http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2068) السنة الثامنة - الأحد (13) آذار 2011

صور تذكارية: عشوائيات "الحواسم"...وقصور "المسؤولين"

برلمانيون لـ"المدى": مقربون من الحكومة حصلوا على أراض مجانية بمناطق متميزة تساوي مليار دينار!

وائل نعمة
عدسة / ادهم يوسف

ظهر الطفل "حسين" عاري الجسد يركض حافي القدمين وراء دجاجة هربت منه واختفت بين الاوساخ والانقاض. تركها وبدأ يقلب بين النفايات باحثا عن شيء يرضي طفولته التي شاءت الاقدار ان تكون في معكسر الرشيد "المهمل". حسين هذا يتيم الاب، وأمه في العقد الرابع من عمرها قتل زوجها قبل ست سنوات في فترة العنف الطائفي، واضطرتها الظروف الى الهروب من منطقة ابو غريب ملتجأة الى الشارع بعد ان تقطعت بها السبل في ايجاد ايجار يناسب مدخراتها، ومن ثم استطاعت الحصول على غرفة "غير شرعية" في معسكر الرشيد،حيث سكنت مع اربعة من اطفالها اليتامى متكبدة مشاق الحياة بمفردها.

بين قصرين

حياة بلا سقف

الساكنين في هذه العشوائيات او مناطق "الحواسم" كما يطلق عليها البعض لم يرغبوا العيش هناك بارادتهم بل دفعتهم الظروف القاهرة الى السكن بجوار الازبال بغرف لاسقف لها.وعلى الرغم من سوء الاحوال الصحية وشحة الخدمات في تلك المناطق، إلا أن الحكومة من جانبها لاحقت الكثير منهم وامرت باخلاء بعض من هذه المباني، وبالفعل قد اخليت الكثير منها، واحتج بالمقابل ساكني هذه البنايات على القرارات الحكومية الداعية الى خروجهم ورفعوا شعارات ونظموا تظاهرات تطالب بابقائهم او بتوفير أماكن أخرى لايوائهم.والبعض منهم يستغرب من استحواذ الجهات الحكومية على اجمل وافخم المباني وعلى ضفاف دجلة بينما يلاحقون البسطاء على "قن الدجاج" كما يصفه ابو حيدر ٦٠عاما، الذي لجأ الى معسكر الرشيد بعد ان قامت المجاميع الارهابية بتفجير داره في منطقة التاجي.

استرجاع الاراضي

حديث "الحواسم" جاء مطابقا لما ذهبت اليه النائبة المستقلة صفية السهيل حين طلبت قبل ايام بضرورة ارجاع الاراضي التي حصل عليها الوزراء والمستشارين تزامنا مع مطالب المتظاهرين التي شددت على تخفيض امتيازات النواب والمسؤولين كافة.

حيث اكدت السهيل ان النواب خرجوا بتوصيات مهمة حول مطالب المتظاهرين واهمها التاكيد على اصدار قرار باستعادة الاراضي التي وزعت على الوزراء والمستشارين والمدراء العامين.

وكانت قد اكدت تقارير صحفية أن النواب العراقيين منحوا أنفسهم امتيازات"تروع العراقيين".وقالت احدى الصحف الفرنسية في تقرير لها إن النواب العراقيين ومن شتى الميول والاثنيات والطوائف "أباحوا لأنفسهم خفية امتيازات تروع البلد من سيارات مصفحة، ومكافآت خارقة، وجوازات سفر دبلوماسية لعائلاتهم، وقطع أراض".ونقلت الصحيفة عن النائب بهاء الأعرجي، رئيس اللجنة القانونية في الدورة البرلمانية السابقة، إن النواب العراقيين "صوتوا منذ شهر ونصف الشهر وخلف الأبواب المغلقة على نص يمنحون به أنفسهم مدة عشر سنوات ابتداء من انتهاء ولايتهم مكافأة تساوي ٨٠٪ من رواتبهم كنواب وجوازات سفر دبلوماسية لهم ولعائلاتهم، وقطعة أرض مساحتها ٦٠٠ متر مربع، وبالمكان الذي يختاروه أسوة بالوزراء". واوضحت، ان النواب "يتلقون ٢٥ ألف دولار (نحو ٣٠ مليون دينار) راتبا وبدل خطورة شهريا لتغطية نفقاتهم الإدارية وأمنهم.ونقلت الجريدة الفرنسية عن مصدر برلماني آخر لم تسمه أن لدى النواب "الحق في تعيين ٣٠ حارسا شخصيا براتب، وهم يعينون قسما من هذا العدد عموما من أفراد عائلاتهم". "وتابعت الصحيفة أن النواب "حصلوا أيضا على حق عدم إعادة ما يقرب من ٧٠ مليون دينار عراقي (٦٠ ألف دولار) قبضوها في عام ٢٠٠٦ في أشد أوضاع العنف الطائفي لشراء سيارات مدرعة لهم".

قصور بوضع اليد

وفي الوقت الذي تناثرت المناطق العشوائية المتجاوزة على التصميم الاساسي للعاصمة، الى جانب صدور اوامر بتخلية الشقق في مجمع الصالحية لتسكين بعض النواب والشخصيات المقربة من الحكومة يدور الحديث عن توزيع قطع أراض مطلة على ضفاف نهر دجلة على مسؤولين كبار في الدولة ونواب.

فبدوره اكد النائب محمد خليل عدم استلامه اي شبر، مشيرا في اتصال مع (المدى) الى انه نائب لدورتين ولم تخصص له قطعة ارض.

خليل وهو نائب عن التحالف الكردستاني شدد على ان النواب بشكل عام لم يستلموا قطع اراضي لعدم وجود تخصيص من قبل المجلس للبرلمانين،موضحاً" انها محض اتهامات".

ورفض النائب هذه الاتهامات، عادها لاتليق باعضاء المجلس، داعيا في الوقت نفسه رئيس مجلس النواب الى اخذ اجراءات في سبيل الوقوف امام هذه الاتهامات المظلة.

كما ولوح النائب الى ايقاف المزايدات السياسية بين النواب وعليهم اولا ان يرجعوا المنازل والقصور التي استحوذوا عليها، والتي على الرغم من وجود بعض الدعوات لاخراجهم منها الا انهم يرفضون ذلك.

فيما استغرب حيدر الجوراني عن الحديث الذي يدور حول تخصيص قطع اراضي لنواب، مؤكدا لـ"المدى" لاوجود لقطع أراض وزعت على اعضاء مجلس النواب، منهما الاعضاء او الجهات التي اثارت موضوع استملاك النواب لاراضي بانهم ربما استطاعوا الحصول عليها عن طريق العلاقات الشخصية ويطالبون غيرهم بارجاعها.

بالمقابل يشدد الجوراني وهو عضو ائتلاف دولة القانون ان لاعلم له بموضوع تخيص الاراضي، مؤكدا انه لم يسمع بوجود نواب مقربين من الحكومة استلموا اراضي في مناطق متميزة.

١١٩ عشوائية...وأراض بمليار دينار

يأتي هذا الحديث متزامنا مع ما كشفه مسؤول رفيع المستوى في بغداد عن عدد العشوائيات السكنية في العاصمة التي بلغت ١١٩ مجمعا، في حين بلغت في عموم أنحاء العراق ١٦٩.واكد مسؤولون محليون في العاصمة في وقت سابق إن معظم العوائل المهجرة مازالت تسكن عشوائيا، متجاوزة على أملاك وعقارات الدولة والمساحات الخضر والأراضي الزراعية، وهناك من تسكن في كرافانات.

في حين كشفت كميلة الموسوي عن استلام بعض النواب لاراضي في مناطق متميزة بالعاصمة يصل سعرها الى المليار دينار.

الموسوي وهي النائبة عن التحالف الوطني اكدت لـ"المدى" ان بعض النواب استطاعوا ان يحصلوا على أراض سكنية عن طريق العلاقات الشخصية ببعض المسؤولين الحكوميين، كما وحصلت الرئاسات الثلاثة وموظفيها على الاراضي في افضل مناطق العاصمة بغض النظر عن مسقط رأس صاحب الارض. مشيرة الى ان قطع الاراضي التي خصصت تصل الى مبلغ مليار دينار، في حين لاتوجد مخصصات في مجلس النواب في الدورة الحالية او السابقة لشراء اراضي للنواب، مشددة في الوقت نفسه على ان موضوع تخصيص الاراضي للنواب عرض على المجلس في الدورة البرلمانية السابقة، وحدثت معارضة شديدة داخل قبة البرلمان ولم يتم الامر.

من جانب اخر تشير النائبة الى ان موظفي مجلس النواب خصصت لهم قطع أراض وهم لا يختلفون عن أقرانهم في باقي دوائر الدولة، مستدركة "لكن الدولة قامت باعطائهم اراضي في اماكن بعيدة ومتجاوز عليها من قبل بعض الاهالي وهم بدورهم رفضوا اخلائها".

كما واوضحت الموسوي ان المبالغ التي خصصت للنواب هي فقط من اجل شراء سيارات مصفحة، بمبلغ ٥٠ مليون دينار، مشيرة الى ان المجلس يريد استرجاعها بشكل او بآخر، موضحة عدم علمها بطريقة استرجاع المبالغ سواء بالتقسيط او ارجاع المبلغ بشكل كامل.

وكان قد طالب برلمانيون بتجهيزهم بسيارات مصفحة حديثة، فيما أشار البعض منهم الى ان مكانتهم تتطلب هذا النوع من السيارات، وانهم يرفضون استخدام القديمة. وفي حين رفض هذا الطلب من قبل بعض الجهات البرلمانية معدة هذا الامر يكلف الدولة مبالغ كبيرة قد تصل الى مبلغ ٧٥ مليار دينار.

وبحسب تقارير صحفية فان العراق اشترى ٣٨٠٠ سيارة مصفحة لمسؤوليه سعر الواحدة بربع مليون دولار.

فقد كشف منذر العلمي مسؤول المبيعات الدولية في مجموعة ستريت غروب أوف كومبانيز التي تتخذ من كندا مقرا لها عن شراء جهات حكومية وغير حكومية في العراق الآلاف من السيارات المصفحة، موضحا أن الشركة باعت إلى الحكومة العراقية حتى الآن حوالي ٣٨٠٠ سيارة مصفحة من مختلف الطرازات المحمية ضد رصاص الأسلحة الرشاشة والتي تستخدم للتنقلات ولإخلاء كبار الشخصيات في الظروف الأمنية المتردية، هذا ويصل ثمن السيارة المصفحة منها إلى ربع مليون دولار أمريكي.

الاستيلاء على مبانٍ عامة

بالمقابل اشار فتاح الشيخ الى انه تمتخصيص مبالغ مادية الى النواب لشراء السيارات او وقطع اراضي، لكن لم توزع اراضي لا في الجمعية الوطنية ولا في مجلس النواب السابق او الحالي، وانما حصلوا على منحة فقط لسيارات المصفحة او لشراء بيت، ومن ثم اصبحت المنحة اشبه بالقرض ويجب استقطاعها.

الشيخ وهو عضو القائمة العراقية يشير في اتصال مع "المدى" الى وجود مصالح متناقضة في مجلس النواب وهناك مزايدات تثار عبر الاعلام،وهم يتغاضون عن موضوع الرواتب العالية لبعض الوزراء والمسؤولين الحكوميين التي لاتتناسب ومع اعمالهم، ولايتحدثون عن فساد المسؤول والاغتناء على منصبة، والبنايات وارصدة البنوك التي حصل عليها من قبل منصبه، والثروات التي حصل عليه اهل الوزير وأقرباؤه.

الشيخ يؤكد وجود اراضي وزعت بشكل خاص لبعض النواب المقربين من الحكومة في مناطق متميزة خاصة في الكاظمية وفي منطقة المحيط وفي العطيفية، واستولوا على بعض الاراضي والبنايات المتروكة والتي كانت تعود للحكومة السابقة، وأخذوها بالتدليس لأنها غير قانونية ولكنهم وضعوا عليها صبغة قانونية واستملكوها.

الشيخ يشير الى ان بعض النواب استملكوا الاراضي بالتنسيق مع بعض المسؤولين المحليين في بغداد، وان النواب فقط حصلوا وبشكل عام على شقق في مجمع القادسية، واعطي فقط للنواب الذين لم يحصلوا على شقة في الدورة البرلمانية السابقة.

الجدير بالذكر ان عدداً من اهالي بغداد كان قد طالب بخفض رواتب المسؤولين في الحكومة واعضاء مجلس اللنواب واستخدام المبالغ المستقطعة منهم في تحسين الخدمات وايجاد فرص عمل اضافية للعاطلين.

كما وشدد المتظاهرون في ساحة التحرير على ان رواتب النواب ومنافعهم الاجتماعية تجاوزت الحد المعقول وانهم يتقاضون مبالغ تكفي لاعالة اكثر من ٣٠ عائلة في الشهر الواحد.

وكانت قد صادقت الحكومة العراقية في وقت سابق على قانون لخفض رواتب الرئاسات الثلاث الى أكثر من ٥٠٪ وفقا لما صرح به الناطق بإسم الحكومة علي الدباغ.

وقال الدباغ في بيان صحفي إن "مجلس الوزراء قرر الموافقة على مشروع قانون رواتب ومخصصات رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء ووكلاء الوزارات ومن هم بدرجتهم ومن يتقاضى رواتبهم والمستشارين وأصحاب الدرجات الخاصة والمدراء العامين ومن هم بدرجتهم ومن يتقاضى رواتبهم والمكافأة الشهرية لرئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء مجلس النواب.

يشار الى ان مجلس النواب صوت في وقت سابق على مقترح تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث بنسبة ٢٠٪، وتأجيل تخفيض رواتب أعضاء البرلمان والوزراء ونواب الرئاسات الثلاث لحين ورود قانون خاص من قبل الحكومة ضمن موازنة العام الحالي ٢٠١١، كما صوت على إلغاء المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاثة بالكامل.

استمرار العقوبة على أهالي الحيانية

"حي الحسين" أهمل منذ انتفاضة ١٩٩١ ولازال يعيش في ظل سوء الخدمات

البصرة / عبد البطاط

الحيانية (حي الحسين) يقع غرب مدينة البصرة القديمة يسكنها أكثر من ربع مليون شخص.. أخذت تتوسع بشكل سريع.. أشهر منطقة تضم الفقراء الذين جاءوا من ميسان والناصرية وقرى البصرة يضم كل بيت عالمين أو أكثر، أفراد كل بيت يتجاوز العشرة أشخاص.. شوارعها غير منظمة تعج بالنفايات والقاذورات.. كثيرة المستنقعات.. اغلب طرقها غير معبد.. تشهد بأنها المنبع الذي لا ينصب في معارضتها للأنظمة الحاكمة.. منها بدأت شعلة انتفاضة ١٩٩١ وعانت الأمرين بعد ذلك فما أكثر ما اعدم واعتقل من رجالها ونسائها وأطفالها وما أكثر المفقودين إلى الآن رغم العثور على مجاميع عدة.

انشطار المنازل

يشير عبد الهادي محمد (موظف في إحدى الدوائر الرسمية) الى ان فقر الناس هنا وعدم حصولهم على عمل وعدم توفر إمكانيات مادية جيدة للقيام بمشروع تجاري منفرد، أدى إلى ظاهرة قيام الناس باقتطاع جزء من البيت وفتحه ورشة لصيانة الأجهزة الكهربائية او لصيانة السيارات وأعمال الحدادة وغيرها من الحرف والمهن او محل بسيط لبيع البقالة او بيع الخضراوات وأعمال أخرى يمارسونها تؤمن لهم كسب قوت يومهم.

ويؤكد محمد ان مع مرور الزمن تطورت هذه الورش والمحال الصغيرة لتصبح أسواق وظهرت حالة التخصص في الأعمال، فكل شارع تخصص بعمل معين، فحين مرورك من شارع التأميم ترى أن هناك سوقاً كبيراً للخضراوات والبقالة وترى العديد من النساء اللواتي افترشن الأرض والأرصفة لبيع بضائعهن، أما شارع السيد فتخصص بأعمال الحدادة وتجارة حديد التسليح بأنواعه وشوارع انتشر بها الميكانيكيين والمختصون بصيانة السيارات ومحال الأدوات الاحتياطية للسيارات وخاصة الشوارع الرئيسية في الحي، وهنا فلا تجد نفسك في حي سكني وإنما منطقة صناعية بالإضافة إلى مجموعة من الأسواق.

في حين يقول باسم الحسناوي (مدرس) أننا نجد أكثر المتسربين من المدارس في البصرة هم من حي الحسين نتيجة ازدحام الصفوف في هذه المنطقة وقلة المدارس وعدم قدرة التلميذ على التقبل والتحصيل العلمي كذلك يعزى لضعف إدارة المدرسة وعدم متابعة الأهالي لأبنائهم وحثهم على متابعة الدراسة والالتزام وهذا يعود الى جهل العائلة بضرورة التعليم وأهمية المدرسة لمستقبل أبنائهم كذلك ضعف الحالة المادية للأسرة الأمر الذي يدفع الأطفال إلى ترك المدرسة من اجل العمل أما في الأسواق ومزاولة اعمال الحمل او باعة متجولين على الأرصفة والشوارع العامة.. كما أن للبيئة المدرسية المفقودة اثرها الكبير كبناء المدرسة والشوارع المحيطة بها والأثاث المدرسي غير المتوفر واللوازم المدرسية المفقودة كذلك فقدان الثقة بالنسبة لأهمية الشهادة، حيث أنها سوف لن توفر لهم عملاً يضمن لهم مورداً مادياً جيداً وبالرغم من كل ذلك إلاّ أن هناك المئات من حملة الشهادات الجامعية والعليا بين اهالي حي الحسين.

فيما أوضح محمد الموسوي احد سكنة شارع ستين بالحيانية الذي تحدث قائلا: اذا قمت بزيارة ودخلت لأحد الازقة بدون تحديد تجد نفسك امام تلال من القمامة وانها عبارة عن طفح من مياه المجاري الثقيلة والتي يعود سببها للانسدادات والاندثار في شبكة الصرف الصحي والتي تصبح في الشتاء ومع هطول الأمطار مدينة غارقة بالمياه الآسنة، فلا نجد دورا واضحاً في هذه الأحياء لعمال البلدية الذي يقتصر عملهم على الشوارع الرئيسية كذلك غياب الدور الفعلي للمجالس البلدية وانعدام توفير الخدمات للسكان لتبقى الأزقة والشوارع الفرعية ممتلئة بالأوساخ والقمامة، حتى محاولة الأهالي بالتخلص منها و حرقها تعود عليهم بالضرر بانتشار الدخان وبالتالي الإضرار بالواقع البيئي والصحي وما تسببه من انتشار للأمراض وفي إطار الحديث عن الواقع الصحي للمنطقة وسكانها فهو واقع مأساوي ومترد فبالرغم من الكثافة السكانية العالية للمنطقة فلا يوجد مستشفى يستطيع تلبية احتياجات هذه النسبة العالية من السكان حيث الموجود ثلاثة مراكز صحية صغيرة موزعة بين أرجاء الحي لا تمتلك من ألوازم الصحية والكوادر المختصة لتقوم بتلبية احتياجات الأهالي من الخدمات الطبية الأزمة، مما يتوجب عليهم التوجه إلى اقرب مستشفى الذي هو بعيد نسبيا عن المنطقة للاستقطاب.

توزيع أراض سكنية

ويتحدث علي محمد من سكنة المنطقة أيضاً قائلا: نجد في حي الحسين وللأسف عدم تعاون الأهالي مع المؤسسات الخدمية وأصبح الكل اتكاليا أو راضيا قانعا بواقعه لا يقحم نفسه ولا يتعب فكره في البحث عن شكل العلاقات المتبادلة التي يجب ان تقوم بين أبناء المجتمع.. ولمعالجة الأوضاع المتردية في حي الحسين بشكل جذري لابد من تخفيف الزخم السكاني فيها عن طريق توزيع أراض سكنية جديدة على المواطنين والاهتمام بالنظافة العامة وبناء مراكز صحية او مستشفى عام يسد حاجة التوسع الذي سيحصل في منطقة من الزخم السكاني و كذلك بناء مدارس متعددة المراحل وإنشاء ملاعب أو مراكز ترفيهية للأطفال والشباب لتنمية مواهبهم، واهم من هذا كله هي التوعية للمواطن ليأخذ دوره الكامل و الحقيقي في المجتمع لتحسين بيئته وتعاونه مع المؤسسات التي تقدم له الخدمات.

وتقول آمنة حسين يونس (عضوة مجلس محافظة سابقا) ومن سكان المنطقة في إطار الحديث عن الواقع الصحي للمنطقة ومساكنها فهو واقع مأساوي ومترد فبالرغم من الكثافة السكانية العالية للمنطقة لا توجد فيها مستشفى تستطيع تلبية احتياجات هذه النسبة العالية من السكان. في الحيانية ثلاثة مراكز صحية صغيرة موزعة بين أرجاء الحي فقيرة في الكوادر الطبية والأدوية والأجهزة الطبية ولا تلبي احتياجات الأهالي من الخدمات الطبية اللازمة مما يتوجب عليهم التوجه الى اقرب مستشفى والذي يقع بعيد نسبيا عن المنطقة، أما فيما يخص التعليم والخدمات التربوية فإنها معدومة عدا المدارس القليلة حيث الصف يستوعب معدلا ما بين ٦٠ - ٧٠ تلميذاً كذالك عدم وجود مدارس للمراحل المتوسطة والإعدادية تستطيع ان تستوعب طلاب وطالبات الحي كذلك نجد أكثر المتسربين من محافظة البصرة هم من حي الحسين لأسباب عديدة قسم يتعلق بإدارات المدرسة والقسم الآخر يتعلق بالعوائل التي لا ترسل أولادها إلى المدرسة وضعف الحالة المعاشية للأسرة الأمر الذي يدفع الأطفال إلى ترك المدرسة من اجل العمل،مساعدة أهاليهم،كما ان للبيئة المدرسية كبناء المدرسة والشوارع المحيطة بها والأثاث المدرسي غير المتوفر واللوازم المدرسية المفقودة اثرها الكبير في تسرب الطلاب.. أما الكهرباء فحدث ولا حرج انقطاع مستمر وشحة في المياه ملحوظة في جميع مناطق الحيانية.

المجلس البلدي

والتقينا حسين علي احمد رئيس المجلس البلدي لحي الحسين / المنطقة الثالثة، حيث أكد قبل كل شيء ان سكان المنطقة الذي يقارب عددهم من (١٠٠) ألف نسمة..وبعد تشكيل مجلسنا البلدي أخذنا على عاتقنا نحن أعضاء المجلس بان نقوم بتوفير الخدمات الضرورية للأهالي حي الحسين الثالثة، صحيح بأننا ليس بالسلطة المحلية التنفيذية بقدر ما نكون جزءاً من تلك السلطة، وبنفس الوقت نحن لا نملك تخصيصات مالية كافية لإعادة إنعاش الوضع الخدمي في منطقة حي الحسين، في نفس الوقت لدينا إشراف رئيس على عمليات التنظيف التي تقوم بها جهات ذات العلاقة وذلك لنا الحق بتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل وبمقدار ٥٠٪ من الأيدي العاملة التي تجلبها الجهة التي كلفت بتنظيف المنطقة، صحيح كل الذي يجري الآن ليس بالمستوى المطلوب الذي نطمح إليه لكن قد يكون هذا بداية نحو الأحسن.

وأضاف رئيس المجلس.. ان المنطقة تعاني منذ أكثر من خمس سنوات سوء الخدمات وعدم تخصيص ميزانية كافية لتقديم الخدمات الضرورية لسكانها البالغ عددهم أكثر من خمسين ألف نسمة وكذلك جميع شوارعها الفرعية والرئيسية غير معبدة لان اغلب شوارعها في فصل الشتاء تغرق بالمياه الآسنة وأيضاً بمياه الأمطار لعدم وجود شبكة للمجاري، وبالنسبة للمشكلة الرئيسية التي يعانيها سكان المنطقة المياه الصالحة للشرب وبصورة رئيسية حيث اعتمد المواطن على شراء ماء الشرب من المحطات الخاصة لبيع مياه الشرب وهذا بالتأكيد يولد عبئاً آخر على المواطن، وحتى لو توفرت المياه في أنابيب الإسالة فتكون غير صالحة للشرب وإنما للغسل فقط، والمشكلة الأخرى والتي لا تكاد تقل أهمية عن الأولى هو انعدام شبكة المجاري كليا بسبب تلف الشبكة التي تم نصبها في منتصف الثمانينات من القرن الماضي بعد أجراء الصيانة والإدامة على أنابيب الشبكة منذ عام ١٩٩١ وليومنا هذا، ناهيك عن الكادر العامل في في شعبة مجاري الحيانية، كادر قليل وعليه فان مسألة إعادة تأهيل شبكة المجاري شائكة ومعقد وعليه طالبنا ونطالب الجهات الحكومية ان تقوم بتنفيذ مشاريع صيانة شبكة المجاري لان الموسم الشتوي القادم قد يكون أسوأ على المنطقة إذا لم تعالج وبالسرعة الممكنة لمعالجة المياه الآسنة المنتشرة بين أزقة المنطقة.

وأوضح احمد.. لدينا إشراف تام على توفير مادتي النفط و الغاز للمواطنين وان اي تقديم للخدمات لأهالي الثلثة هو واجب إنساني وأخلاقي يجب القيام به من خلال مطالبتنا الجهات الحكومية المعنية برصد الميزانية اللازمة لتنفيذ المشاريع المتعلقة بقطاعات المياه والكهرباء والمجاري.

ويضيف.. نريد ان نطرح مشكلة الحيانية بأكملها على بساط النقاش وندعو كل الأصوات الخيرة للمسؤولين حكوميين او حزبيين او منظمات المجتمع المدني لوضع برنامج متكامل لإعادة البناء والإعمار لحي الحسين.. هذا الحي الذي شهد بزوغ انتفاضة

١٩٩١ضد نظام البعث، حيث أعطت الحيانية المئات من أبنائها قرباناً لتربية الوطن الغالي، لا ادري هل المنطقة بحاجة إلى إهمال ونسيان جديد ولا اعتقد ان أناسها بحاجة إلى عقوبات أخرى تنصب فوق ظل عراق حر جديد أدعو الجميع برفع الحيف والجفاء عن منطقة الحيانية بأكملها وليس حياً واحداً.

والتقينا الشيخ عبادي حمدون.. من وجهاء المنطقة ليعرفنا عن الحلول المقترحة قائلا عن طريق توزيع أراض سكنية جديدة على المواطنين والاهتمام بالنظافة العامة وبناء مراكز صحية ومستشفى عام يلبي التوسع وبناء مدارس متعددة المراحل وإنشاء ملاعب أو مراكز ترفيهية للأطفال والشباب لتنمية مواهبهم والنوعية الضرورية للمواطن لكي يأخذ دوره الكامل والحقيقي في المجتمع من اجل تحسين بيئته وتعاونه مع المؤسسات التي تقدم الخدمات له ويجب ان لا يستمر الحال كما هو عليه بل المعالجة السريعة من السلطات المعنية لأننا يكفينا القول نريد أعمالاً من يقرأ ويسمع برامج المسؤولين في الانتخابات أن البلد سيكون بخير

ولكن للأسف الشديد الوضع من سيء إلى أسوأ وما شكوانا ألاّ إلى العلي القدير.

منطقة الحيانية